

الدولة في فكر الحركة الإسلامية السودانية

The Concept of the State in the Political Thought of the Sudanese Islamic Movement

د. أسامة بابكر سعيد

Dr. Osama Babiker Saeed

قسم العلوم السياسية - جامعة أم درمان الإسلامية - السودان

Omdurman Islamic University - Sudan

osamaaburai@gmail.com

الملخص:

يتناول هذا المقال الدولة في الفكر السياسي الإسلامي بصورة عامة ثم في فكر الحركة الإسلامية السودانية؛ ثم يتناول دور وتأثير التراخي كشخص مجدد - فكرياً - ومؤسس للحركة الإسلامية سياسياً. الملاحظ أن الحركة الإسلامية - تحت قيادة التراخي - وللمزيد من التغلغل في الدولة والمجتمع اهتمت منذ مشاركتها مع حكومة مايو (في الثمانينات من القرن العشرين) بقضايا القطاعات الفقيرة حيث كوّنا مؤسسات دعوية واجتماعية واقتصادية تقتحم ساحات الضعفاء مثل: منظمة الدعوة الإسلامية، والوكالة الإسلامية الأفريقية للإغاثة، وجمعيات الإصلاح والمواساة، والمصارف والشركات الإسلامية التي حاولت تحرير المجتمع من الربا. واهتمت في سنواتها الأولى بتمويل الضعفاء مثل تجربة بنك فيصل الإسلامي مع الحرفيين إضافة إلى النشاط الإيجابي للجمعيات الشبابية مثل جمعية شباب البناء ورائدات النهضة وغيرها، وتركز على البعد الاجتماعي للدين. وحقق الإسلاميون مكاسب عندما أعلن النميري في سبتمبر 1983 تطبيق الشريعة الإسلامية. وقد كان منهجها صحيحاً في الانتشار في مفاصل المجتمع وبناء المجتمع المسلم أولاً لكنها في عام 1989 قفزت فوق المراحل وارتكبت خطأً تاريخياً باستيلائها على الحكم بالقوة مطيحة بنظام منتخب ديمقراطياً. لقد نجح التراخي في بناء حركة إسلامية قوية ومتماسكة في السودان وكان يهدف إلى بناء دولة "تؤوب إلى الدين". بيد أنه من سوء الحظ أن تزامنت عملية انتقال الفكرة إلى دولة مع عدة عوامل داخلية ومتغيرات دولية. خارجياً تزامنت عملية التطبيق مع نهاية الحرب الباردة وانحيار القطبية الثنائية وأصبح النظام الدولي الأحادي الجديد في مواجهة مع آيدولوجيا علمية جديدة (الإسلام السياسي) عملت أمريكا على مواجهتها في سياق "صراع



الحضارات". وكانت الحركة الإسلامية السودانية قد برزت كأحد أقطاب هذه المواجهة من خلال خطابها الصدامي وشعاراتها المستفزة للزعامة الأميركية. أما داخليا فقد انحرفت النخبة الإسلامية الحاكمة عن مبادئ الدولة الإسلامية التي خطط لها الترابي وذلك بسبب السياسات الاقصائية وفلسفة التمكين مقرونا بانحراف نخبتها في الفساد، بكافة صوره، فانهار المثال..

المفتاحية: الدولة، الفكر السياسي الإسلامي، الحركة الإسلامية، الترابي، السودان

Abstract:

This article tries to examine the concept of the state in Islamic thought in general and in the political thought of the Sudanese Islamic Movement in particular. It explains the role of al-Sheikh Hassan Abdulla Al-Turabi as an Islamic revivalist as well as a founding father of the Sudanese Islamic movement. It notes that the Sudan's Islamic Movement under Al-Turabi has penetrated horizontally into the Sudanese society as well as vertically into the state's institutions. It took the right path of paving the ground for the development of a Muslim society that is prone to accept the application of the Sharia. It adopted and implemented many projects in the field of *Dawa* (propagating Islamic teachings), establishing philanthropic projects/institutions for helping the poor in society as well as recruiting students to the membership of the movement. This penetration also included financial institutions such as the Islamic banking system besides the trade unions. The Islamists in Sudan had achieved some of their goals when the Ex-president General Gaafer Muhammad Nemeiri introduced the Islamic laws (Sharia) in 1983. However, by 1989 they had committed a grave mistake when they led a coup d'état – carried out by their elements in the Army who were encouraged to join the Military college since they were in secondary schools. It is regrettable that in practice the Islamic movement deviated from its principles and distorted the image of Islam as they led to a corrupt, despotic, and oppressive regime. Besides the corruption and internal crises that the Islamists have created, they supported and harbored terrorists that resulted in international sanctions which rigorously affected the people who turned out against the Islamists in a popular uprising in December 2018.

Key words: the state, the Islamic political thought, the Islamic Movement, Al-Turabi, the Sudan



المقدمة:

مفهوم الدولة في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر:

يرجع الجدل حول مفهوم الدولة في الفكر السياسي الإسلامي إلى بعد سقوط الخلافة الإسلامية وأثر ذلك على الفكر السياسي للتيارات الإسلامية المتشددة والمعتدلة، حيث دار جدل حول مفهوم الدولة المدنية والدولة الدينية بين التيار العلماني واليساري من جهة الذين يكيلون الاتهامات للتيار الإسلامي بأنه يتبنى الدولة الدينية كأسلوب للحياة وإدارة الحكم. وفي المقابل اختلف المفكرون الإسلاميون فيما بينهم حول مفهوم الدولة التي يريدون أن يسود في مناطقهم، فظهرت المدرسة الإصلاحية والمدرسة الإحيائية، ودخل مفهوم الدولة في مراحل تطور وأحياناً عكس ذلك تحبظاً واضح المعالم ترك آثاراً للانقسام والتباين الفكري بين التيارات الإسلامية المتعددة.¹ هناك من يرى أن دولة الخلافة هي الشكل الأمثل للحكم، وأن العديد من التيارات تتبنى ذلك، وهناك من المفكرين مثل علي عبد الرازق في كتابه الإسلام وأصول الحكم نفس مفهوم الخلافة، ولكن بات الأمر أكثر وضوحاً بعد ذلك عبر تبني بعض المفكرين لمفهوم الدولة الإسلامية، والبعض الآخر تبني مفهوم الدولة المدنية الإسلامية، وأغلب المفكرين والتيارات الإسلامية تبرأت من الدولة الدينية (الثيوقراطية) وربطتها بالكنيسة.²

لقد دار جدل كثيف بين المفكرين حول دولة المدينة، فمنهم من يرى أنه عند إسقاط مفهوم الدولة على دولة المدينة في عهد النبي محمد صلى الله عليه وسلم، فإن المرتكزات الثلاث -أرض، شعب، سيادة- لمفهوم الدولة متوفرة، وعليه سميت بدولة المدينة، ومن هنا استند فريق من المفكرين والباحثين على تأصيل تلك المرحلة، بينما يرى آخرون بأن مفهوم الدولة يعود للفيلسوف الألماني جورج هيغل، وأن النبي محمد صلى الله عليه وسلم قبل وفاته لم يسم خليفة للمسلمين حتى يترك الأمر للاجتهاد عند عموم المسلمين، وهذا ما عكسه الصراع على السلطة في سقيفة بني ساعدة بعد وفاة النبي محمد صلى الله عليه وسلم. وبين هذا الرأي الذي يوصف بأن مفهوم الدولة قائم منذ عهد النبي محمد صلى الله عليه وسلم وبعد وفاته، وبين من يرى بأن تلك الحقبة التاريخية كانت بمثابة صراع على السلطة، وأن الدولة الحديثة بدأت عند جورج هيغل، بدأ الجدل حول مفهوم الدولة.³

لاحظ الكثير من الفقهاء أن وفاة النبي صلى الله عليه وسلم تركت فراغاً سياسياً عكس شكل الصراع الدائر حينها، حيث لم يكن الصراع على مفهوم الدولة، بقدر ما كان الصراع متركزاً على تولي السلطة، وكان بمثابة أول اختبار عملي لصحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم لتجاوز الفتنة التي كادت أن تعصف في الدولة الإسلامية، فحادثة السقيفة وما حصل خلالها من تنافس على خلافة المسلمين داخل دولة المدينة بين المكونات القبلية والتي تشابه إلا حد ما الحالة الحزبية في تاريخنا المعاصر، وبدأت الدولة الفتية بالتشكل، ولكن مع غياب النبي محمد صلى الله عليه وسلم سيغيب الحسم، وسيفتح الاجتهاد على مصراعيه، فالدولة التي بدأت في التشكل لا تزال تحت وطأة الأعراف

¹ بتول حسين علوان، مفهوم الدولة وأركانها في الفكر الإسلامي المعاصر، 2011/1/2، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد (43) DOI:

<https://doi.org/10.30907/jj.voi43.236>

² بتول حسين علوان، المرجع السابق.

³ المرجع نفسه.



القبلية، والمحاولات النبوية في تغيير العادات والأعراف قد وضعت الأسس في الشورى وولاية الأمة وبقيت خاضعة للامتحان.⁴

أي كانت اتجاهات الجدل حول وجود مفهوم للدولة في الفكر السياسي الإسلامي منذ عهد الرسول أو فيما بعد، إلا أن مفهوم الدولة كان حاضراً بالفكر السياسي الإسلامي المعاصر وعلى وجه التحديد بعد سقوط الخلافة العثمانية، وقد تناول الوعي الإسلامي الدولة في أربع إشكاليات رئيسية هي: الدولة الوطنية، دولة الخلافة، الدولة الإسلامية، الدولة الدينية الشيوعية.⁵ الدولة الوطنية يقابلها في تاريخنا المعاصر الدولة المدنية التي نظر إليها الفيلسوف الألماني جورج هيجل، وانطلقت من رحمها الدولة الحديثة بأوروبا التي تركت أثراً واضحاً على العديد من المفكرين الإسلاميين في تاريخنا المعاصر.

وهناك من المفكرين الإسلاميين من يعارض فكرة الخلافة، وقد يكون من أجراً من كتب في هذا السياق على عبد الرازق في كتابه "الإسلام وأصول الحكم"، حيث يعرف عبد الرازق معنى الخليفة عند المسلمين بأنه يقوم في منصبه مقام الرسول صلى الله عليه وسلم.⁶ ويدلل على ذلك بأنه وبعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم قام الخلفاء من بعده مقامه في حفظ الدين وسياسة الدنيا به.⁷

ويضيف عبد الرازق أن القرآن ليس وحده هو الذي أهمل تلك الخلافة، ولم يتصد لها، بل السنة كالقرآن أيضاً، قد تركتها ولم تتعرض لها. يدل ذلك هذا على أن العلماء لم يستطيعوا أن يستدلوا في هذا الباب بشيء من الحديث، ولو وجدوا لهم في الحديث دليلاً لقدموه في الاستدلال على الإجماع، ولما قال صاحب المواقف إن هذا الإجماع مما لم ينقل له سند.⁸ ويخلص عبد الرازق أن الخلافة كانت وما تزال نكبة على الإسلام وعلى المسلمين، وينبوع شر وفساد.⁹ لم تسقط فكرة إقامة الخلافة من الفكر السياسي للعديد من التيارات الإسلامية الأخرى، ومن أكثر المتحمسين والمتشددين لفكرة دولة الخلافة حزب التحرير وتنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، والذي أعلن هذا التنظيم عن إقامة الخلافة في المناطق التي سيطر عليها، ما دفع برئيس الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، الشيخ يوسف القرضاوي للتعقيب على خلافة داعش بقوله: "أن الخلافة التي أعلنها تنظيم "الدولة الإسلامية" في كل من العراق وسوريا، لا معنى لها، ولا تستوفي الشروط المطلوبة. وأفاد أن "الخلافة التي يمكن أن تقوم في هذا العصر، يمكن أن تكون من خلال عدد من الدول التي تحكمها الشريعة، من قبل حكام وشعوب يرغبون بذلك، على شكل فيدرالية، أو كونفيدرالية، وليس كما كان في السابق.

⁴ محمد عبد الكريم، تفكيك الاستبداد: دراسة مقاصدية في فقه التحرر من التغلب، ص17؛ في: بتول حسين، المرجع السابق.

⁵ بلقزيز، عبد الإله، الدولة في الفكر الإسلامي المعاصر، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص1.

⁶ عبد الرازق، علي، الإسلام وأصول الحكم، (القاهرة: دار الكتاب المصري، بيروت: منشورات دار الكتاب اللبناني، 1925)، ص10؛ في: بتول حسين، مرجع سبق ذكره.

⁷ المرجع نفسه، ص11.

⁸ عبد الرازق، علي، الإسلام... مرجع سبق ذكره، ص27.

⁹ المرجع نفسه، ص51.



أما كيف كانت مقارنة الحركة الإسلامية السودانية لمفهوم الدولة الإسلامية فهو يختلف بعض الشيء عن تلك الاتجاهات. فقد حاولت الحركة الإسلامية في السودان – من خلال زعيمها ومفكرها الشيخ حسن عبد الله الترابي – أن يجتهد في مقارنة تجديدية تجعل من تطبيق المفهوم ممكناً في سياق العصر الحديث.

الحركة الإسلامية السودانية: بين الفكري والسياسي:

عند تناول فكر الحركة الإسلامية السودانية التي خرجت من رحم حركة الاخوان المسلمين وانشقت عنها في السبعينات، لا بد من الإشارة إلى خلفيات مهمة عن كيفية تحول الحركة الإسلامية في السودان من جماعة دعوية إلى حركة "إسلام سياسي". وهنا لا بد من الإشارة إلى القيادة التي أسهمت في هذه النقلة. هذا التحول يرجع إلى الدكتور الشيخ حسن عبد الله الترابي. فهو الذي خرج بالحركة الإسلامية من إطار الجماعة الدعوية إلى فاعل إسلامي/سياسي. فقد اختلف مع التيار الرئيسي the main stream الذي كان من قياداته صادق عبد الله عبد الماجد والدكتور يوسف الخبر، عندما اختلف الترابي منهجياً وتنظيمياً معهم وشكل تيار إسلامي معاصر تبني خط العمل الحركي السياسي بدلا عن منهج التيار الأساسي الذي كان يقوم منهجه على بناء المجتمع المسلم أولاً ثم الحكومة/الدولة الإسلامية لاحقاً. فأسس الترابي في الجامعات حركة طلابية إسلامية تحت اسم "الاتجاه الإسلامي" حيث كان نشاطهم محظورا في الفضاء السياسي العام بسبب أن نظام الجنرال جعفر نميري العسكري الذي حل الأحزاب السياسية ومنع نشاطها في الدولة. ولم يتأتى للحركة الإسلامية العمل في العلن إلا بعد (المصالحة الوطنية) التي وقعتها قيادات المعارضة (من ضمنها الترابي) مع الجنرال نميري في 1977/7/7. وكان قبلها – في الستينيات – عندما ظهر الترابي لأول مرة كقيايدي إسلامي، ظهر من خلال تأسيسه لـ "جبهة الميثاق الإسلامي" والتي كانت تنادي بضرورة كتابة دستور إسلامي للسودان. ولم تظهر الحركة الإسلامية في تلك الفترة كنظام سياسي ولم تشارك في الانتخابات، لكنها ظلت تنشط كجماعة ضغط إسلامي في اتجاه الدستور الإسلامي لإقامة دولة إسلامية. ولم يتحقق لها ذلك إلا عندما سيطرت بانقلاب على السلطة في 1989/6/30، حيث أعلنت تطبيق الشريعة لكنها لم تطبقها في الواقع، بل انحرفت عن مبادئ الإسلام وقيمه وأخلاقه.

تأثير ودور الترابي في تأسيس وتطوير الحركة الإسلامية:

الترابي¹⁰ (1930 – 2016/3/5) هو ليس مجرد فردا عادياً، هو مفكر استثنائي وظاهرة. وبالتالي يمكن الحديث عن "الترابية" (Turabism). وإذا أردنا اختبار أو التثبت من هذه المقولة علينا استقراء مسار تطور الحركة

1 حسن عبد الله الترابي قانوني ومفكر إسلامي. وُلِدَ في مدينة كسلا عام 1930، ودرس علوم العربية والفقه على يد والده قبل التحاقه بالتعليم الرسمي بثانوية حنتوب. ثم التحق بجامعة الخرطوم ونال درجة البكالوريوس في القانون في عام 1955. ثم بُعث إلى بريطانيا حيث نال درجة الماجستير من جامعة لندن في عام 1957، ثم الماجستير من جامعة السوربون بباريس في عام 1964م. عمل محاضراً ثم عميداً لكلية القانون بجامعة الخرطوم في 1964 ولم يمكث طويلاً حيث استقال ليتفرغ إلى العمل السياسي. قاد الحركة الإسلامية في السودان منذ الستينات من القرن العشرين ويشهد له الإسلاميون في السودان وخارجه بالفضل في نضجة الحركة الإسلامية السودانية تأهيلاً وتنظيماً وممارسةً. عمل أميناً عاماً لجبهة الميثاق الإسلامي (1964 – 1969م) والجبهة الإسلامية القومية (1985 – 1989م). أُعتقل الشيخ د/ عبد الله الترابي سبع سنوات بعد قيام انقلاب مايو بقيادة الجنرال جعفر نميري (1969 – 1985م). في عام 1988 – 1989 شغل منصب وزير العدل والنائب العام ووزير الخارجية ونائب رئيس الوزراء. أُعتقل لمدة ستة أشهر بعد انقلاب البشير عام 1989 (وهو كان اعتقالاً لخطوة مدبرة للتنمويه عن حقيقة أن الانقلابيين هم إسلاميون). شغل في تسعينات القرن العشرين رئيس المجلس الوطني المنتخب ومنصب = الأمين العام للمؤتمر الشعبي العربي والإسلامي في 1991 الذي يضم ممثلين من (45) دولة عربية وإسلامية. لكن أطاحت به مذكرة العشرة في ديسمبر/كانون الأول 1999 حيث انشق عن البشير وأسس حزب "المؤتمر الشعبي". تعرض للاعتقال عدة مرات بعد انشقاقه وأصبح متهماً بأنه يدعم حركة العدالة والمساواة الدافورية المسلحة – بقيادة الدكتور خليل إبراهيم – الذي كان عضواً في الحركة



الإسلامية في السودان، كما علينا دراسة جانباً من شخصيته – من حيث قدراته وتأثيراته ومنهجه. لذلك تتناول الدراسة هذا الموضوع في محاور ثلاثة: شخصية الترابي – قدراته وتأثيراته (خاصة على الحركة الإسلامية)؛ منهجه، ثم الدولة في فكره.

قدرات الترابي الاستثنائية، أو الترابي كظاهرة، اعترف بها حتى أعداؤه وخصومه ومعارضوه. ومن الفئة الأخيرة نجد الدكتور عبد الله على إبراهيم (المحسوب على اليسار والذي ترشح لمنصب رئيس الجمهورية في انتخابات الرئاسة في السودان عام 2010) هو مفكر وأستاذ جامعي يعمل في الولايات المتحدة الأمريكية، حضر حفل تدشين كتاب عن الترابي في الخرطوم في يناير 2017. كان د. عبد الله أحد المشاركين في الكتاب عن الترابي، فقدم نفسه بأنه بالنسبة للترابي "التلميذ الضد". وهذا يمثل اعترافاً بأستاذية الترابي عليه كمفكر رغم اختلافه أيديولوجياً معه.

هنالك من يؤكد أن للترابي دور فيما يحدث في إقليم غرب إفريقيا بصفة عامة من التغيير والتوجيه السليم نحو الإسلام. "تعرفنا عليه كمفكر وكاتب. ولولا الترابي لم عرف الإسلاميون في السنغال السياسة، ولم يدخلوا البرلمان."¹¹ يرى القرضاوي أن "حسن الترابي هو الحسن الثالث في الإسلاميين، بعد حسن البنا الأول، وحسن الهضيبي الثاني...".

ويرى أن منهج الترابي منهجاً عربياً إسلامياً، يركز على عدة أمور:¹²

1. قضية الإيمان بالله ربا، وبالإسلام ديناً، وبالشريعة والتربية منهاجاً عاماً.
 2. حرية الشعوب جزء من الفرائض الإسلامية، التي نجاهد في سبيلها.
 3. حرية التعبير والفكر والمقاومة للظلم فرائض أساسية.
 4. قضية فلسطين قضية أصلية، لا يجوز التهاون فيها. والدفاع عنها فريضة.
 5. العدالة الاجتماعية ومحاربة المظالم والطغيان والفساد جزء لا يتجزأ من الإسلام.
 6. الأمة الإسلامية في مشارق الأرض ومغاربها أمة واحدة، يجب أن تتوحد، ولا يجوز أن تتفرق.
 7. نسلم كل من يسلمنا ونضع أيدينا في يده، ونعادي كل من عادانا.
 8. البشرية كلها أبناء آدم، وكلهم إخوة، وعليهم أن يتحابوا ويتعاونوا.
- أما الشيخ راشد الغنوشي فهو يرى أن يموت الترابي "فقدت الأمة قائداً سياسياً كبيراً، وعالمًا ملتزمًا ومريباً وأصولياً من كبار الأصوليين. فهو جمع في شخصه أبعاداً كثيرة: البعد التراثي، والبعد الحداثي، والبعد السياسي، والبعد العلمي،

الإسلامية وانشق عنها وتمرد عليها (على حكومة المؤتمر الوطني). يتكلم الترابي ويكتب الإنجليزية والفرنسية ويقرأ الألمانية. له الكثير من المؤلفات منها: قضايا الوحدة والحرية (1980)، تجديد أصول الفقه (1981)، تجديد الفكر الإسلامي (1982)، الأشكال الناعمة لدولة إسلامية معاصرة (1982)، تجديد الدين (1984)، منهجية التشريع (1987)، المرأة بين تعاليم الدين وتقاليد المجتمع، الحركة الإسلامية: التطور، المنهج والكسب. في عام 1999 حدث انشقاق بسبب ما عُرف بـ "مذكرة العشرة" حيث وجه له بعض القيادات نقداً في طريقة إدارته للحركة وانعدام الشورى، فانشق عن حزب المؤتمر الوطني (بقيادة الرئيس عمر البشير) وشكل في عام 2000 حزب "المؤتمر الشعبي" وهو انقسام عُرف بـ "صراع القصر والمنشبة" – حيث كان بيت الترابي في ضاحية المنشية شرق الخرطوم العاصمة.

¹¹ ممثل الجبهة الإسلامية بالسنغال (مختار كبي) في ندوة بجامعة النيلين عن الترابي بمناسبة مرور عام على وفاته، (صحيفة، آخر لحظة، الخرطوم: 2017/3/23).

¹² الشيخ يوسف القرضاوي: الدكتور حسن الترابي: العالم الداعية، الفكر المجاهد، كتاب: توقيعات على كتاب الرحيل، مجموعة مؤلفين، الدوحة: دار الشرق، ط1، 2016، ص ص 457 – 466.



والبعد التنظيمي... وقد أعطى للسودان بُعداً دولياً.¹³ بينما وصفه أحمد منصور (معد ومقدم برامج بقناة الجزيرة) بأنه "عالم سبق عصره وظلمه أصحابه وقومه".

استطاع الترابي ببصيرته النافذة أن يجيد قراءة خصائص الواقع السوداني ويستصحب المتغيرات الدولية وضرورات العصر. واستطاع أن يشكل تياراً إسلامياً حديثاً. فانشق من الجسم الرئيس الذي كان يمثل تيار أقرب للسلفية المحافظة، وشق طريقه لبناء حركة إسلامية تجمع بين الأصل والعصر استطاعت استمالة قوة حية وحيوية في المجتمع مثل الشباب والطلاب والمرأة ومختلف عناصر القوة الحديثة.

لولا الترابي لظلت الحركة الإسلامية في السودان أسيرة لخطاب تقليدي، وحبسية لشعارات قديمة مثل التي ظلت ترددها حركة الإخوان المسلمين في مصر مثل "الإسلام هو الحل" وأعدوا! وهو شعار لا يبني مستقبلاً بقدر ما يصنع أعداء، ويرسم صورة منفرة للدعوة الإسلامية. نعم، هو مفردة مستوحاة من آية قرآنية لكن لماذا التركيز على مفردة نستدعيها وفق مقتضيات الدفاع عن الإسلام أو صد العدوان، بينما يزخر القرآن بآيات التسامح والجدل والتي هي أحسن. كما أن الإسلام انتشر سلمياً في العالم بأكثر مما انتشر بالسيف.

كانت شخصية الترابي هي إحدى أسباب الأزمة بين السودان ومصر في عهد الرئيس الأسبق حسني مبارك. يبدو أن الحكومة المصرية كانت تخشى أن تهب رياح الحركة الإسلامية في الاتجاه العكسي (من السودان لمصر) فتحذو حركة الإخوان المصرية حذو رصيفتها السودانية. وقد ازدادت تلك المخاوف بعد محاولة اغتيال حسني مبارك في أديس أبابا في مايو 1995 فاتهمت الحكومة المصرية حكومة الخرطوم الإسلامية بضلوعها في دعم العناصر التي نفذت المحاولة الفاشلة وأنهم وصلوا من السودان. الترابي هو الذي عمل على تحويل حركة الإخوان المسلمين من جماعة دعوية تقليدية إلى "حركة" اجتماعية شاملة بكل أبعادها الدينية، والسياسية والفكرية والثقافية والاقتصادية... فقد تجاوز محطة الإخوان المصرية (الأم) حيث أسس "المؤتمر الشعبي العربي والإسلامي" في الخرطوم في بداية تسعينات القرن العشرين والذي جمع كل تيارات الحركات الإسلامية - التي يصفها الغرب بـ "الإسلام السياسي" من تونس واليمن ولبنان وحماس ودول إسلامية مختلفة - مثل باكستان وأفغانستان - وغيرها مما أثار حفيظة الغرب الذي اتهم الترابي بأنه يرمي الإرهاب الدولي.¹⁴ كما كان يصف الإعلام الغربي الترابي بأنه "الحاكم الفعلي" للسودان.

كان الترابي "يعمل بطريقة جماعية دون التفرد والحث على العمل الجماعي في المسائل التي تتعلق بالمشاريع العامة... وكان له القدرة على خلق الرأي والإقناع والتفوق في الذكاء وبممتلك قدرة فائقة على قيادة العمل الجماعي بين التسامح والتجاوز."¹⁵ ويرى أحد قيادات الحركة الإسلامية في الأردن أن الترابي {بأفكاره} سوف "يكون محور اهتمام العالم. وهو واحد من رواد الفكر والسياسة والتجديد ليس في السودان فحسب وإنما في العالم العربي."¹⁶

¹³ الشيخ راشد الغنوشي ينعى الشيخ الترابي، في: كتاب: توقيعات... المرجع السابق، ص 32.

¹⁴ تعززت هذه الاتهامات بوجود أسامة بلدان في السودان، والإرهابي الدولي (كارلوس) الذي تم تسليمه لاحقاً لفرنسا (1996) حيث يقضي الآن سنوات سجن مؤبد هناك.

¹⁵ أحمد عبد الرحمن، قيادي في الحركة الإسلامية، إفادة في تقرير صحفي عن الترابي تحت عنوان: "الترابي: مخالفة المؤلف والتعمق الفكري"، صحيفة الانتباهة، الخرطوم: 2017/3/23.

¹⁶ حمزة المنصور، رئيس جمعية العمل الإسلامية الأردنية، صحيفة الانتباهة، الخرطوم: 2017/3/23.



ما يؤكد قدرات الترابي الاستثنائية أنه بنى فرعاً منشقاً عن الحركة الإسلامية الأم (the main stream) فأصبح "الفرع" أقوى وأنجح وأكثر تأثيراً من الأصل. فعندما استغل عن حركة الاخوان المسلمين الأم في مصر – أي عمل على سودنتها – صارت حركة الاخوان في السودان أنجح من المصرية قياساً بالنجاحات التي حققتها في الواقع. ففي مصر أصابت الحركة نكسة منذ ستينات القرن العشرين خاصة بعد إعدام عقولها المفكرة (مثل سيد قطب، أُعدم في عام 1966). في السودان صار الفرع المنشق – تحت قيادة الترابي – أقوى من الأصل. بينما ضعف الأصل صار الفرع بديناميته وتأثيره كأنه الأصل وتجلي ذلك بتأثير الترابي خارج الحدود. وهذا يؤكد عبقرية الترابي و"كاريزمته". فأينما كان الترابي كانت القوة، كان هو الحدث أو صانع الأحداث ومصدر للحراك (السياسي، الثقافي، الفكري، والفقهية). فهو دائماً بؤرة القوة ومحور السلطة – سلطة المعرفة وقوة التأثير. لقد شكّل الترابي مرجعية دينية وسياسية بالغة التأثير، كما قاد مشروعاً نهضوياً في ظروف بالغة التعقيد. ففي فترة الرئيس السوداني الأسبق، جعفر نميري، واجهت حركة الاخوان في السودان قمعا ومنعا مثلما تتعامل كثير من الأنظمة الدكتاتورية/العسكرية والشمولية مع مثل هذه الحركات. ولكن استطاع الترابي بحكمته وحكائه أن يستمر في البقاء والبناء – بناء حركة إسلامية قوية. وذلك من خلال المرونة والتكيف المستمرين بحسب مقتضى الحال. فتحالف مع الأحزاب الطائفية (الأمّة والاتحادي الديمقراطي) مكوناً "الجبهة الوطنية" التي قادت محاولة انقلابية ضد النميري (بدعم من القذافي) في عام 1976 ولكنها فشلت. ثم انقلبت العلاقة بين المعارضة والنميري إلى مصالحة في العام التالي (1977/7/7). ومن خلال تلك المصالحة استطاع بذكائه أن يطمّح الوضع السياسي للمزيد من بناء الحركة وتمكينها للمزيد من التجنيد والتنشئة السياسية وصناعة الكوادر والتغلغل والانتشار. وتجلت هذه العملية التكوينية/البنائية/التغلغلية من خلال التغيير المستمر في اسم الحركة.

وفيما يلي ملخصاً للمراحل التي مرت بها حركة الإخوان المسلمين في السودان والتعديل المستمر في اسمها:¹⁷

- حركة التحرير الإسلامي (1949).
- الحزب الاشتراكي الإسلامي (1954)
- الجبهة الإسلامية للدستور (1956).
- جبهة الميثاق الإسلامي (1965).
- الاتجاه الإسلامي (في السبعينات من القرن العشرين – خاصة في الجامعات حيث تم حظر نشاط الأحزاب السياسية في عهد الرئيس جعفر محمد نميري، حكومة مايو).
- الجبهة الإسلامية القومية في الثمانينات (1985) – بعد الانتفاضة التي أطاحت بالنميري وأعدت الحكم الديمقراطي (الحزبية الثالثة).
- ثم "المؤتمر الوطني" منذ التسعينات (1994 – وحتى تاريخه).

¹⁷ للمزيد من التفاصيل حول نشأة وتطور الحركة الإسلامية في السودان وتقلباتها وتغيير اسمها عدة مرات أنظر: عبده مختار موسى، الحركات الإسلامية في السودان: فصل في كتاب/موسوعة "الحركات الإسلامية في الوطن العربي، المجلد الثاني، اشراف عبد الغني عماد، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، يناير 2013، ص 1673.



لقد تعرضت الحركة لانقسامات ابتداءً من سبعينات القرن العشرين ذلك الانقسام الذي حدث لأسباب عديدة - دينية وتنظيمية وإدارية وسياسية. من بين الأسباب الدينية هي الاختلاف حول تفسير حديث الذبابة، وكذلك أفكار وآراء د. حسن الترابي حيث تحفظ البعض تجاه الطرح الذي جاء به الترابي حول تحرير المرأة - وفق تعاليم الإسلام - وضرورة مشاركتها في العمل العام والنشاط السياسي والتنظيمي.

ومن الأسباب السياسية اعترض ذلك التيار على **مصالحة الترابي** لنظام الرئيس جعفر نميري (في 1977م) حيث برر الترابي مشاركته بأنها لصالح تنظيم الإخوان المسلمين وأن هدفه هو "**التغيير من الداخل**". وبالفعل قد تقلد الترابي منصب النائب العام ووزير العدل ومستشار الرئيس للشؤون القانونية (1983 - 1985) كما استطاع من خلال ذلك التأثير على نميري أن أعلن الأخير تطبيق الشريعة الإسلامية في سبتمبر/أيلول 1983 ودشن حملة لمنع شرب الخمر وأغلق البارات وبدأت عملية تطبيق الحدود.

لكن يرى الشيخ ياسر عثمان جاد الله، (أمير جماعة الإخوان/الإصلاح)، أن الأمر أكبر من ذلك. في رأيه أن الإخوان المسلمين في السودان انشقوا إلى أربعة مدارس. وترجع بؤر الخلاف المبكر منذ النشأة الأولى والتكوين، وتمثلت بؤر الخلاف في الآتي:¹⁸

أولاً: الخلاف حول الاسم والانتماء الحركي لجماعة الإخوان المسلمين والذي بسببه خرج باكراً من صف الجماعة من رفض الاسم مثل بابكر كرار وميرغني النصري وغيرهم، إلا أن هناك من بقي داخل صف الجماعة وأثر الاستمرار حركياً في صف الجماعة مع قناعته بسودانية الحركة وعدم خضوعها أو ارتباطها بأي ولاء أو قيادة خارجية. وهؤلاء ظلوا يحملون هذا المفهوم، وتعمق أكثر بعد محنة الإخوان المسلمين في مصر (1956 - 1973م)، وعدم وجود قيادة مركزية معلنة.

ثانياً: الخلاف حول المرحلة والتدرج في العمل الدعوي والسياسي، ومن ثم البداية الخاطئة للعمل، حيث التركيز على العمل السياسي بالكيفية التي تعمل بها الأحزاب السياسية حتى تحولت الجماعة شيئاً فشيئاً إلى حزب سياسي (يقصد جماعة الترابي) وانحرفت عن منهج جماعة الإخوان المسلمين في مصر، فلم تبدأ البداية الطبيعية بخلايا تربوية منظمة وعمل داخلي مركّز، والتركيز على نشر الدعوة في قرى ونجوع السودان المختلفة، كما فعلت حركة الإخوان المسلمين في مصر (1928 - 1949م).¹⁹

ثالثاً: الخلاف حول العمل بطريقة صفوية انتقائية تركز على المثقفين من طلاب ومعلمين وأساتذة جامعات والذين كانوا يدور حولهم صراع القوى السياسية خاصة تيار اليسار، أم العمل بطريقة شاملة انفتاحية تتوازن في بناء الجماعة

¹⁸ الشيخ ياسر عثمان جاد الله (أمير الجماعة)، "تاريخ حركة الإخوان المسلمين في السودان (1945 - 2009م)": بؤر الخلاف وبواد الانحراف"، موقع شبكة المشكاة الإسلامية، 1431/11/30هـ (تشرين الأول/أكتوبر 2010م).

¹⁹ في واقع الأمر ظهر الإنقسام الكبير بين حركة الإخوان المسلمين بقيادة د. محمد صالح عمر و د. جعفر ميرغني، و د. جعفر شيخ إدريس و د. مالك بدري من ناحية وجبهة الميثاق الإسلامي بقيادة د. حسن الترابي ويسن عمر الإمام وعبد الرحيم حمدي وآخرين حيث رأت الفئة الثانية التخلي عن اسم الإخوان المسلمين والاكتفاء باسم "جبهة الميثاق الإسلامي". لكن يُقال أن إنقلاب جعفر نميري أجل الانقسام الذي ظهر مرة أخرى في عام 1979 بعد المصالحة التي تمت بين الترابي وعناصر الجبهة الوطنية الأخرى في عام 1977م.



من كل مكونات المجتمع. واشتد الخلاف مطلع الخمسينات بين تيار طلاب الجامعة الذين بدأوا في إطار حركة التحرير الإسلامي ثم التحقوا بحركة الإخوان المسلمين، وبين تيار الحركة الشعبية الواسعة بقيادة الشيخ على طالب الله. لكن التيار الأخير والذي رعاه إخوان مصر كان ضعيفا أمام المد الوطني والسياسي العام ونشاط التيار اليساري في الجامعات مما جعل التيار الصفوي يقضي عليه.

بعد انشقاق الترابي بقي التيار الرئيسي بقيادة الشيخ صادق عبد الله عبد الماجد (مراقب الإخوان المسلمين حتى 2008) وآخرون مثل د. الحبر يوسف نور الدائم (رئيس لجنة التعليم بالمجلس الوطني – البرلمان السوداني – في عهد حكومة البشير)،²⁰ والدكتور عصام أحمد البشير (انشق لاحقا وأصبح وزيرا للشؤون الدينية والأوقاف في العقد الأول من الألفية الثالثة في حكومة البشير، ثم اتجه أخيرا ليقدم نفسه كداعية مستقل). خاض التيار الأم (تيار صادق) انتخابات عام 1986 ولم يفز منهم أحد. تبنى التيار المنشق (تيار الترابي) منحج استخدام السلطة السياسية – أي السيطرة على الدولة كأداة لتطبيق الشريعة الإسلامية؛ بينما اتسم التيار الرئيسي بالتركيز على منحج التربية لبناء المجتمع المسلم الذي يفرض تلقائياً قيادة إسلامية ودولة إسلامية. غير أن انغماس تيار الترابي في السلطة قد أضعف الجوانب الأخرى – خاصة الفكرية.

لكن عندما انشق الترابي عن التيار الذي يقوده الرئيس البشير لم يكن هذا الانشقاق فكرياً أو أيديولوجياً بل كان نتاج صراع سياسي تم استخدام السلطة ضده وتعرض للاعتقال فكان هو ضحية نظام عسكري انحرف بالمشروع وتبعته بعض النخب الإسلامية ربما بجاذبية بريق السلطة وفتنتها. واستطاعت هذه النخبة العسكرية بما لها من قوة ونفوذ ومال (مناصب) إغراء الكثيرين للانضمام لمجموعة البشير (مجموعة القصر) على حساب أقلية "مخلصة" بقيت مع الترابي والتي عُرفت بـ "مجموعة المنشية".

تعرض الترابي لابتلاءات، فبين إقصاء الداخل وحصار الخارج ضعفت الحركة الإسلامية في السودان، وأصبحت في واقع الأمر "لا تحكم" السودان. أصبح السودان تحكمه حكومة عسكرية تحت اسم الحركة الإسلامية من خلال واجهتها الحزبية (المؤتمر الوطني). وحزب المؤتمر الوطني في جوهره ليس له علاقة بالحركة الإسلامية إلا الشعارات. وتحت مظلة المؤتمر الوطني الذي يعبر شكلياً عن حركة إسلامية نمت كثير من التناقضات أصبحت تتم ممارسات وسلوك سياسي شكّل خصماً على التجربة الإسلامية وأجهض فكرة الدولة الإسلامية التي كان يسعى لها الترابي. عندما شعر أنصاره (تلاميذه) بنمو نفوذه بما يتمتع به من كاريزما قوية – قزمت أدوار الآخرين – سعوا تحت ذريعة استعادة الشورى والمؤسسية إلى إقصاء شيخهم. ولكن لم تكن النتيجة تحولاً ديمقراطياً – سواء كان على مستوى الحزب أو الدولة – أو بسط حريات أو حتى بناء دولة إسلامية (المشروع الحضاري) كما كان الهدف الذي صاغه الترابي بل أصبحنا أمام نظام عسكري يحكم باسم الحركة الإسلامية بينما تم وأد مشروعها. وقد عبر الترابي

²⁰ يشارك الإخوان المسلمون (شاركوا) في حكومة البشير (المؤتمر الوطني) الجبهة الإسلامية المنشقة عن الإخوان المسلمين) بحوالي أثنى عشر شخصاً على المستوى التشريعي والتنفيذي والولائي والاتحادي من بينهم وزير دولة في بوزارة الرعاية الاجتماعية وشؤون المرأة والطفل (سامي عبد الدائم)، ووزير ولائي (د. أبوبكر الدرديري، وزير الثقافة والشباب والرياضة والناطق باسم حكومة ولاية البحر الأحمر، وإثنين معتمدي رئاسة....).



عن الأسي والحسرة لما آل إليه الوضع، حيث لم تتحقق دولة إسلامية ولم تتحقق دولة ديمقراطية؛ واستشرى الفساد وحكمت تلك الفئة بالعقلية الأمنية وبالقمع من خلال جهاز أمن لا يتسق مع نظام إسلامي. وقد اعترف الترابي في برنامج (شاهد على العصر) بقناة الجزيرة - الذي تم تسجيله قبل وفاته وأوصى ببث بعد وفاته - بأن جهاز الأمن في السودان قد مارس تعذيباً، واعترف بـ "بيوت الأشباح" التي كان يتم فيها التعذيب وهي التي كانت تشير إليها المعارضة وكانت حكومة البشير تنفي وجودها. واعترف بوجود الفساد الذي لم يكن قادراً على إيقافه.²¹

إذن دولة الترابي كانت جيدة على مستوى النظر والرؤية والتخطيط الاستراتيجي لكن يوتوبيا الدولة الترابية الإسلامية قد هزمها سوء التقديرات السياسية. أي يمكن الحديث عن سيناريو مختلف لمسار الحركة الإسلامية لولا تعجل الترابي بفكرة الاستيلاء على السلطة بالانقلاب العسكري الذي قاده العناصر الموالية للحركة في داخل الجيش (القوات المسلحة السودانية). غير أن الترابي نفسه انقلب عليه تيار مدني لكن بتحالف مع العسكر. وفي نهاية الأمر تخلص العسكر من المدنيين فصرنا أمام دولة عسكرية (ليست ديمقراطية) كما هي أيضاً ليست إسلامية. كان يمكن أن يسير السيناريو في مسار مختلف إذا ما صبرت الحركة الإسلامية (الاخوان المسلمون/تيار الترابي) على منهجها المتدرج في التربية والتنشئة والتغلغل... فقد كانت هي أكبر حزب سياسي وسط الطبقة الوسطى والقوى الحديثة والقوى الحية - مثل الاتحادات الطلابية في الجامعات والمدارس الثانوية والاتحادات المهنية والنقابات العمالية والمرأة والشباب... مؤشر مستقبلها تجلى في نتيجة آخر انتخابات ديمقراطية (1986) قبل انقلابها العسكري (1989) حيث كانت هي القوة الثالثة في البرلمان. لكن الأهم من ذلك أنها اكتسحت "دوائر الخريجين" (أكثر من 50 دائرة) مما يدل على أنها تغلغت وسط القوى الحديثة. وتلك كانت أكبر ضمانة لمستقبل ناجح للحركة الإسلامية لو أنها صبرت على العملية السياسية الديمقراطية ولم تقفز فوق المراحل. كان يمكن أن تكتسح الانتخابات لظروف موضوعية منها ضعف الأحزاب السياسية السودانية - بين تقليدية متكلسة تجاوزها خطاب العصر (طائفية/وراثية) وبين عقائدية/يسارية (بعثية، شيوعية) صغيرة/بدون قواعد شعبية، مرفوضة من الشعب السوداني المتدين. فكان يمكن أن تصل الحركة الإسلامية للسلطة بالوسائل الديمقراطية المتاحة (كانت حكومة الصادق المهدي في أقصى درجات الضعف) وكان يمكن أن تشكل نموذجاً جيداً لحكم الإسلام السياسي المعتدل في العالم المعاصر.

لكن ربما كان الشيخ متخوفاً من أن توافيه المنية قبل تحقيق حلمه وتطبيق استراتيجيته ببناء دولة إسلامية يقودها تيار إسلامي حديث متناغماً مع العصر. وكان ذلك واضحاً من خلال استعجاله للسيطرة على السلطة كأداة لتطبيق "المشروع الحضاري الإسلامي". ربما كان وراء الاستعجال عامل آخر هو حب السلطة الذي أسهم جزئياً في هزيمة مشروعه الفكري. فمن خلال تحليل سيكولوجي يمكن النظر للترابي بأنه طموح بدرجة كبيرة لا يكتفي ببناء وتنظيم وقيادة حركة - بل قيادة دولة أيضاً. بل تجاوز طموحه للعالمية. فقد دخل في حوار مع الغرب. بدى واضحاً أن الإطار القطري لا يستوعب مشروعه ولا يحتوي طموحه.

²¹ إفادات الترابي لبرنامج "شاهد على العصر" الذي يقدمه أحمد منصور بقناة الجزيرة، (حلقات تم بثها بين إبريل إلى أغسطس 2016).



التراي ليس متطرفاً في فكره كما يظن البعض، بل يحمل فكراً معتدلاً وحادثياً. ربما يرجع ذلك جزئياً لدراساته العليا في الغرب (بريطانيا وفرنسا). يتجلى اتجاهه الحداثي في عدة جوانب وشواهد. وقد اثبت ذلك من خلال كتبه حيث تناولت كل جوانب الحياة وخاصة التي تفرض أسئلة صعبة من حيث تكييفها فقهيًا أو إسلاميًا مثل قضايا المرأة والفنون والتعامل مع الاقتصاد الربوي، وكذلك الحوار مع الغرب.

منهج الحركة الإسلامية تحت قيادة التراي:

البحث في تصور الدولة عند التراي أو مفهوم الدولة في الفكر السياسي الإسلامي للتراي لا يمكن أن يتم إلا بفحص المنهج المركب الشامل للتراي في تعامله مع الدولة. يمكن بصورة عامة وصف منهج الشيخ التراي بأنه منهج براجماتي من خلال اقراره بعدم امكانية تحقيق دولة الفكرة الخالصة. وهو أيضا منهج متعدد - تعدد وشمول المرجعية الدينية في النظر لكل جوانب الحياة الإنسانية. كما يتسم منهج التراي في تفاصيله بأنه منهج توحيدى/تأصيلى/تجديدي من ناحية، ومن ناحية أخرى يمكن أيضاً وصفه بأنه منهج إسلاموي ليبرالى/حداثوي. وبالتالي يمكن تناول هذين البعدين في منهجه المركب أو المتعدد (multi-method):

1. منهج توحيدى/تأصيلى/تجديدي:

التوحيد عند التراي هو "الموقف الديني القويم الذي يجمع مفارقات الحياة ويسوي اختلالاتها."²² من ناحية أنه منهج توحيدى/تجديدي يعني "المنهج الجامع بين ضرورة الرجوع إلى القديم نصاً شرعياً حاكماً أو فقهاً تاريخياً هادياً، وضرورة الإقبال على الجديد الحاضر اجتماعياً ومادياً يولد تحديات في الاعتقاد ومشكلات خاصة في العمل تلبس على المسلمين الحق وتفتنهم بالباطل بوجوه لم يسبق لبعضها بل لأغلبها مثل، وذلك من جراء تطاول فترة الجمود."²³ ويرى أن الدهريين قد "توهّموا أن الدين، بل الوجود كله، نسبي وكله متقادم بائد، والحق في تصور الدين أن توحيد بين شأن الإنسان في الدنيا وشأنه في الآخرة - بين الثابت المطلق والنسبي المتحول."²⁴ ويرى التراي هناك وحدة في الوجود تتجلى في كل المستويات الأخرى فيتم التوحيد بين ما هو مادي وروحي، أو واقعي ومثالي، أو دنيوي وديني هو جوهر الدين الحق - عبادة متوجهة إلى الخالق، والفصام هو طريق الإشارك.²⁵ وفي التحليل النهائي يرمي التراي من منهجه هذا إلى القول بأن لا انفصام بين الدين والدولة أو الإسلام والسياسة. ويربط التراي بين التجديد والتوحيد والتأصيل: "إن التجديد شرط لأصالة التدين واستمراره، وهو بذلك شرط للتوحيد في الدين. فإذا لم تتحقق في التاريخ جيلاً بعد جيل انحجب عنها جيل... وقد كيّف الله الدنيا على أن تكون حلقات

²² حسن عبد الله التراي، قضايا التجديد: نحو منهج أصولي، الخرطوم: معهد البحوث والدراسات الاجتماعية، ط2، 1995، ص 138.

²³ حسن التراي، قضايا التجديد، المرجع السابق، ص 7.

²⁴ المرجع نفسه، ص 7.

²⁵ المرجع نفسه، ص 13.



ابتلاء موصول لا تتناهى صورته المتقلبة المتطورة، وكيف نفس الإنسان على أن تحتاج للتعهد بمواقف تدثّن متجدد في إيمانها وتدبرها وعملها إزاء كل ابتلاء...²⁶

ويرى أن التجديد ينطوي على إثبات البعد الروحي للإنسان ذلك أنه يثبت قدرة الإنسان على تجاوز ظروف التاريخ.. وهذا يستدعي تدين موصول، لأن أي ظرف جديد ينطوي على ابتلاء للإيمان يستوجب تجديده إزاء الموقف الجديد. لكن يرى الترابي أن "التجديد لا يعني فناء القديم بجوهره بل تدخل مادته في شكل جديد. وهكذا شأن الدين مذ شرعه الله ما انفك يتجدد موصولاً بأوله بآخره... ومهما تعاقبت الرسائل فإنها جاءت تقص ما قبلها وتبشر بما بعدها وتبني على ذات أصول الحق الثابت.²⁷ وبينه الترابي إلى خطأ من يرجعون إلى الصور السالفة في تطبيق الشريعة لا إلى مغزى أحكامها أنهم أهل ثقافة صاغها الانغلاق على القديم لا يعلمون كثيراً عن الواقع الحاضر الذي يُراد أن يقيم في الدين فلا تتأتى لهم مقارنة التاريخ والحاضر ليدركوا أن الصور القديمة لو أقيمت على واقع مختلف ربما تحدث من النتائج ما يجافي مقاصد الشريعة ويناقض سائر أحكامها. وهم من الغفلة التامة عن حركة التاريخ لا يتذكرون أن الدين تفاعل بالقيم الروحية مع الأوضاع الواقعة.²⁸ وأن المسلم المتجدد الإسلام إنما يُقبل على التراث ناقداً لا ناقلاً.

2. منهج حداثوي ليبرالي:

يمكن وصف منهجه بأنه حداثوي من حيث أن الترابي "لا يرى تعارض بين الإسلام والحداثة حتى في تنظيم شؤون الأسرة والدولة والمجتمع. فالتشريع المعاصر في مجال الرعاية الأسرية مثلاً يستوجب دراية بالشرعي وبالعلوم الفيزيائية والاجتماعية أيضاً. فموضوعات الزواج والطلاق والنفقة يحتاج لمعرفة القوانين المالية والاقتصادية المنظمة للدولة الحديثة".²⁹

كذلك مما يؤكد أن الترابي حداثوي ليبرالي موقفه من المرأة. حيث يرى البعض أن منهج الترابي في قضية المرأة "نابع من المنهج الكلي التوحيدى باعتبار أن المرأة إنسان مكلف من الله، لكن نظرة المجتمع السوداني للمرأة جعلت هنالك بعض العقبات التي عانى منها الترابي؛ منها المفهوم الفقهي التقليدي والعادات والتقاليد التي تجعل المرأة دائماً في الخلفية".³⁰ لقد سبق الترابي الكثيرين في دفاعه عن المرأة. ففي شبابه في عام 1958 تحدث في ندوة في مدينة (الأبيض، عاصمة ولاية شمال كردفان، غرب الخرطوم) في محاضرة بعنوان: "المرأة بين تعاليم الدين وتقاليد المجتمع" مما دفع البعض للامتناع منه وتكوين لجنة للرد على ما قال. فكان دائماً يحث على مساواة المرأة بالرجل داخل الحركة الإسلامية. ومن هنا كان تفعيل المفاهيم بالعمل مع الاخوان في مكاتب واحدة.³¹ وللترابي كثير من الأفكار التقدمية

²⁶ المرجع نفسه، ص 21.

²⁷ المرجع نفسه، ص 35.

²⁸ الترابي، قضايا التجديد، المرجع السابق، ص 37 – 38.

²⁹ عبد الله على إبراهيم، المرجع السابق، ص 443.

³⁰ سهير أحمد صلاح (دكتورة في العلوم السياسية من جامعة لندن، كانت أطروحتها عن الترابي، تعمل الآن أستاذة بجامعة الزعيم الأزهرى بالخرطوم بحري)، في: ندوة بمناسبة

مرور عام على وفاة الشيخ حسن الترابي، أنظر صحيفة الانتباهة، الخرطوم: 2017، 3، 24.

³¹ المصدر نفسه.



عن المرأة لكن "لم يشأ إخراجها دفعة واحدة لأن المجتمع {السوداني المحافظ} لن يتحمل تلك الصدمة".³² لذلك وصفه أحد زملائه في الدراسة بأنه "سابق لأوانه وزمانه بأجيال، فهو العالم والمجدد والمفكر، يؤمن بالمبدأ الفقهي الصحيح ونظراته المستقبلية، وأن الحكم عليه من خلال مسيرته السياسية فيه ظلم له وفكره".³³ رغم أن أفكاره أثارت الكثير من الجدل لكنه أسهم في تعديل الكثير من القوانين لصالح عمل المرأة وحقوقها فاستطاعت المرأة السودانية أن تلتحق بالشرطة والجيش والقضاء وكل مجالات العمل العام في الدولة. غير أن أكثر آرائه إثارة للجدل كانت حول إمكانية زواج المسلمة من غير المسلم (في حالة أن أسلمت بعد ما تزوجها) وإمكانية إمامة المرأة للصلاة. كان الترابي "يخاطب المرأة خطاباً إنسانياً، ويرى أنه لا يحق للدولة أن تتدخل في زني النساء بل العمل على غرس المفاهيم الدينية، وبذلك يتحقق النهج القويم".³⁴

الدولة في فكر الحركة الإسلامية تحت قيادة الترابي:

يتجاوز مفهوم الدولة عند حسن الترابي الدولة القطرية إلى المفهوم الشامل للدولة في الإسلام. "دار الإسلام" هي أينما وُجد الإسلام والمسلمون. وأن هذه الدولة القطرية تبدو كأنها ضرورة مرحلية وأداة سياسية مؤقتة لبناء مجتمع مسلم عالمي – بامتداد الوجود الإسلامي، عقيدة ومعتقدين. وقد سعى الترابي للوصول لهذه الغاية من خلال استراتيجية بعيدة المدى احتلت بؤرة تصورات وأحلامه منذ أن تولى قيادة الحركة الإسلامية في السودان في منتصف ستينات القرن العشرين. يمكن استنباط ملامح هذه الدولة الإسلامية في فكر الترابي من خلال استقراء وتتبع عملية تطبيق تلك الاستراتيجية. ومن أهم ملامح استراتيجية بناء دولة إسلامية هي التكييفية التنظيمية التي اتسمت بها الحركة الإسلامية تحت قيادته متخذة أشكال ومسميات مختلفة وفقاً لمتطلبات كل مرحلة من مراحل النظام الحاكم والمناخ السياسي السائد. وقوة شخصية الترابي كمفكر وقائد ومبدع تتجلى في عدة مظاهر أو "حقائق": (1) أنه حرر حركة الإخوان المسلمين السودانية من تبعيتها لحركة الإخوان المسلمين المصرية حيث نشأت الأولى كامتداد للثانية بحكم التأثير المصري على السودان – لظروف تاريخية موضوعية؛ (2) أخرج الحركة من الصفوية إلى الشعبوية أو الجماهيرية؛ (3) التحالفات السياسية والتكتيكات المرحلية والأسماء المختلفة التي اتخذتها حركة الإخوان المسلمين في السودان عبر حقبة مختلفة والتي بها استطاعت – رغم صراعتها مع الأنظمة العسكرية – أن تتكيف مع الواقع السياسي المتغير لتجد لنفسها مساحة للعمل والنشاط والتجديد والتغلغل والانتشار في المجتمع السوداني. وهي بذلك تميزت عن الحركة الأم في مصر التي دخلت في مواجهة مباشرة مع نظام عبد الناصر فكان رد الفعل القمع والاعدامات والحظر... (4) عندما انشقت حركة الإخوان المسلمين في السودان في سبعينات القرن العشرين وخرج الترابي عن

المصدر نفسه.³²

22 عبد الله زكريا، زعيم سياسي في "اللجان الثورية التي تشكلت في ليبيا، كان معارضاً للرئيس الأسبق نوري، عاد في عهد حكومة البشير وعمل مديراً لمركز بحوث (المركز العالمي

للدراستات الأفريقية بالخطوم): في تعليق في ندوة عن الترابي، صحيفة الانتباهة، 201733/3/24

34 سهير أحمد صلاح، المصدر السابق. (بفعل جهود وتأثير الترابي، مع آخرين، استطاعت المرأة السودانية أن تنال كثيراً من الحقوق في الدولة، حيث وصلت إلى درجة وزير في

السودان منذ سبعينات القرن العشرين، وحصلت في عهد الانقاذ على دوائر انتخابية خاصة بها، ونسبة 25% في البرلمان، وتقلدت مناصب رفيعة في مختلف المجالات: نائب رئيس

البرلمان، عضو في المحكمة العليا، وزيرة اتحادية، مستشارة، سفيرة، حاكم ولاية، رئيس تحرير صحيفة يومية سياسية، وامتدت حضورها النوعي لخارج السودان حيث أصبحت رئيسة

مفوضية في الاتحاد الأفريقي في عام 2017)..



الحركة الأصل (بقيادة الشيخ صادق عبد الله عبد الماجد) كانت من المفارقات أن "الفرع" المنشق - بقيادة الترابي - صار أقوى من الأصل/التيار الرئيسي؛ (5) عندما تولى الضابط عمر البشير (كان العميد عامئذ) السلطة بانقلاب عسكري في 1989/6/30 كان الغرب يشير في إعلامه إلى أن الترابي هو "الحاكم الفعلي" للسودان؛ (6) كان زعماء الغرب يشيرون إلى أن السودان في ظل تأثير الترابي صار مركزاً للإسلام السياسي والأصولية الإسلامية والإرهاب في العالم. وهذا يعكس التأثير العالمي الكبير للترابي. كان ذلك ينطوي على اعتراف دولي أو غربي بعالمية تأثير الترابي - على الرغم من جرّته ذلك من تأثير سلبي كبير على السودان (عقوبات وحظر وحصار وعزلة اقليمية ودولية)..

عندما وصلت الحركة الإسلامية للسلطة في السودان - من خلال جناحها العسكري - كان هدف الترابي توظيف الدولة لتطبيق المشروع الحضاري (حكم إسلامي). لكن يؤخذ على مشروع الترابي أنه أساء التقديرات السياسية على مستوى السياسة الداخلية والعلاقات الخارجية. فمن خلال ذلك الانقلاب قفز الترابي بمركته متجاوزاً (أو قطع) مرحلة مهمة في استمرارية عملية بناء المجتمع المسلم - في وقت كانت فيها حركته تزداد قوة وانتشاراً، وكانت تحتاج للوقت فقط حتى تصل للسلطة بالانتخابات. وهنا يمكن القول إن الترابي السياسي هزم الترابي المفكر. فقد بذل من خلال اجتهادات فقهية متميزة جهداً مقدراً في طريق بناء مجتمع إسلامي حديث.

سوء تقديراته السياسية الداخلية تمثلت في أنه كان يعول على مرحلة العنصر العسكري في حكومة الحركة الإسلامية بحيث كان المأمول أنه بعد الانقلاب يتم انسحاب العنصر العسكري تدريجياً من الحكومة، ثم التأسيس لدولة مدنية ديمقراطية بمرجعية دينية من خلال فلسفة/عملية الأسلمة والتأصيل.. غير أن الأمور في الواقع أخذت مساراً مختلفاً. فمشروعه الخاص ب "قانون التوالي" وتكوين برلمان انتقالي (المجلس الوطني)، وإقرار دستور (في عام 1998) تضمن بعض التنازلات وبعض الحريات، ومن ثم عودة الأحزاب السياسية التي تم حظرها منذ بداية الانقلاب، ثم بسط الحريات العامة تدريجياً. ومما يؤكد مركزية فكرة الحرية في نظرة الترابي للدولة هو إصراره على وجود مادة في الدستور تنص على انتخاب حكام الولايات بدلاً عن تعيينهم. وقد شكل هذا الاختلاف شرارة أشعلت أكبر عملية انشقاق في جسم الحركة الإسلامية.

الدولة عند الترابي هي وسيلة لتمكين الدين ونشر الدعوة وأداة لبسط الحرية والعدالة وترسيخ قيم الإسلام - وهي قيم متسقة مع القيم العالمية universal values. لذلك ينتقد الترابي الصوفية لنباهم عن سلطان الدولة الذي يعتقد هو "بضرورته الحيوية لتأمين اعتناق المسلمين. بينما لعلماء الصوفية قناعة تقارب الاعتقاد بفساد الدولة المستفحل بحيث لا يحل ائتمانها على العقيدة وبالتالي يتوجب استنفاد الدين من خرائبها".³⁵

يرى الترابي أن الدولة لا يمكن تجاوزها في المشروع الحضاري. فالبغي والاحتلال الغربي للدول المستضعفة يتم بألة الدولة. وأن الاستعمار قد وظّف الشقاق الحادث في داخل الدولة الإسلامية لأغراضه الإدارية. ولانصراف اهتمام القوى الغربية إلى حوزة أراضي المسلمين بأكثر من عنايتها بدينهم. فقد انحرفت تلك القوى بالإسلام، الذي هو عندها ليس إلا بدعة في عقائد العامة، عن جادته وقامت بإعادة اختراع طبقة الفقهاء إسكائاً لثائرة الرعية المسلمة.

³⁵ عبد الله علي إبراهيم، "الترابي: لاهوت الحداثة" في: حسن الترابي: توقعات على كتاب الرحيل، مجموعة مؤلفين، الدوحة: دار الشرق، 2016، ص 440.



أعانها على تنشئة هذه الطبقة المشيخية المخترعة نظام التعليم الاستعماري الذي تنفصل فيه علوم الطبيعة عن علوم الدين. فهذا التعليم يفرخ خبراء بحال هذا العالم، عالم الابتلاء، على استقلال من خبراء العالم الآخر. وهذا التمييز الاستعماري يتمظهر بجلاء حتى في الزي المخصص لكل طائفة من هؤلاء الخبراء.³⁶

ونقد الترابي طبقة الفقهاء حيث يرى أنها دخيلة على الدين الإسلامي. وهو لا يرى لها مكاناً في الإسلام لطبقة دينية غارقة في أنظمة مادية أو رسمية تُعهد لها باحتكار البت في شأن ما يوافق الدين وما هو ليس منه. وطبقة الفقهاء، في نظر الترابي "اغتصبت سلطة القرار بشأن صحة الدين في السياق التاريخي الذي خلع الإسلام عن الدولة لاستئثار الطواغيت بأمر المسلمين وحجب العلماء عنهم، عقاباً لهم ولحفظ بقية الدين، سلطة التشريع بالشريعة. ولما استبعد المشائخ الدولة من حرم الشريعة كرسوها علماً وعملاً خالصاً لهم."³⁷ لكن الأسوأ عند الترابي – من اغتصاب الفقهاء للتشريع من الدولة – هو اغتصابهم لذلك الحق من الأمة. فالفقهاء، الذين نصبوا أنفسهم حراساً للعقيدة، حرموا المسلمين من حقهم في التشريع تدرعاً بصعوبة تطبيق الشورى وهي التي نص القرآن على إدارة دولة المسلمين بها. وتجاوفي سلطة الفقهاء الدينية هذه دعوة الإسلام لبسط المعرفة على أوسع نطاق ممكن. ويقول الترابي إن الإسلام يرى قيام المعرفة على فقه شعبي تكون فيه أمة المسلمين مصدراً للشريعة. فالإسلام يجعل من واجب التفكير وممارسة الدين مشروعاً شعبياً مفتوحاً بدلاً عن قصره على مجرد الخاصة الصفوية.³⁸ والمسلمون يتمايزون في درجات العلم غير أن هذا لا يعني الدعوة إلى هرمية تقوم على سطوة من لهم سعة في العلم لكون أمة المسلمين – التي هي في قوله {صلى الله عليه وسلم} لا تجتمع على ضلال – لها الكلمة الأخيرة في التشريع عبر هيئاتها التشريعية.³⁹ وانتقد المهدي لأنها سعت إلى أن تعيد الدولة الإسلامية إلى سابق عهدها – أول الدين. وأن مشروع المهدي فردي وليس جهداً جماعياً. كما أنه عزل حركته عن الحداثة واستيعاب متغيرات العصر. والمهدي هو فرد وحيد ملهم لا قبل له بمموم هذا المشروع التي هي فوق الحصر. ولن يبلغ المسلمون من أمر الحداثة شيئاً تحت إمرة المهدي لأن التغيير الذي لا يكون بالابتلاء إلا به، ليس وارداً في صلاحيات المهدي. فأصل المهدي هي العودة بالمسلمين إلى زمان السلف الصالح لا تنزيل ذلك الزمان في سياق الحقائق الاجتماعية المستجدة.⁴⁰ ونقد الترابي ثقافة المشائخ الذين قالوا بفصل الدين عن الدولة، ووصف ذلك بـ "التنطع".

ونقد النخبة (الأفندية) أو طبقة المتعلمين الذين جاءت بهم "المدارس الهجين الذي تتقزم فيه تواريخهم وثقافتهم الإسلامية والعربية بفعل التاريخ الكنسي الغربي. وهم أيضاً ترعرعوا على انعزال عن أهلهم وقومهم ولكنهم جدران المدارس والداخليات والنوادي الاجتماعية، وعادات تزجية الفراغ، ولي ألسنتهم إعجاباً باللسان الأجنبي أو الهجين

³⁶ المرجع نفسه، ص 442.

³⁷ عبد الله علي إبراهيم، المرجع السابق، ص 441.

³⁸ المرجع نفسه، ص 442.

³⁹ نفسه، ص 442.

⁴⁰ المرجع نفسه، ص 440.



من ذلك وذاك. وهم جاهلون، إن لم يكن عاقين بأهلهم، شديدي الاسترابة والتشكك في تقاليدهم.⁴¹ ويؤكد الترابي أن هؤلاء الأفندية لما سنحت لهم الفرصة في تصريف شؤون البلاد عقب الاستقلال، كان قصارى أمرهم الاجترار الانكفائي لقواعد الحكم "غير المباشر" الاستعماري، على ما يستبطن من هوة فاعرة بين الحاكم والمحكوم. وترك هؤلاء الأفندية أمر تعبئة جمهرة المسلمين - عبر الحفلات والتظاهرات والناخبين - إلى زعماء القبائل والصفوية المتنفذين فلا يُتاح للصفوة النفاذ للجماهير إلا من بوساطة أولئك الزعماء والذين بدورهم أضحو صيارفة القوة الحقيقيين من خلف ستار الإداريين الأفندية.⁴² ويرى أن الأفندية فشلوا فشلاً كبيراً في مواجهة الابتلاء والأنكى أنهم غافلون حتى عن حقيقة الابتلاء الذي ينهض أمامهم. ولما كان هؤلاء الأفندية ثمرة استعمارية للحدثة، فهم وفقاً لمعايير الترابي، غير مؤهلين للتجاوز مع الحدثة وعاجزين عن ابتداع مواقف نقدية أصيلة تجاهها. ذلك أن الأفندية العلمانيين قد جرى ترسيمهم مدرسياً على نهج غربي يقوم على الازدواجية أو الثنائية بين الدين والدولة (الكنيسة والدولة) وهذا المبدأ - الفصل بين الكنيسة والدولة - لا ينطبق على الإسلام.

ربط الترابي الدولة في فكره بالمقاصد الكلية وبالقضايا الإنسانية - الحقوق والواجبات والابتلاءات والعلاقات والحريات. وكذلك كل المسائل المرتبطة بأصول الاجتماع الإسلامي التي تتصل بقضية الحكم والعدل والمبادئ المتصلة بهذه القضايا، وأهمها مبدأ المساواة في الإنسانية وتكافؤ الفرص. وقد عبّر الدكتور الترابي عن أفكاره في هذا المجال في عدد من الكتب والدراسات وعشرات بل مئات المحاضرات... فهو أستاذ الدستور الذي لم يكتف بالكتابة والمحاضرة بل سعى من خلال سيرته السياسية للتعبير عن فكره. والترابي يقدم "تصوراً شاملاً يؤصل به للحكم الراشد بمنظور إسلامي. ويرد به كثير من المفاهيم التي سادت مؤخراً إلى أصول أوسع نظراً وأعمق فهماً في أصول السياسات الإسلامية".⁴³ وقضية أخرى "متصلة بقضية الاجتماع الإسلامي هي علاقة مجتمع المسلمين بالآخر غير المؤمن والمسلم. وهي مسألة تعم بها البلوى الآن بسبب تشدد الجماعات المتشددة التي تؤمن بإكراه غير المؤمن على الإيمان، أو جعل إيمانه سبباً للانتقاص من حقوقه وكرامته الإنسانية. وقد عالج الدكتور الترابي هذه القضية من وقت مبكر. وكان من أول المنادين بالتوافق على ميثاق اجتماعي ينهض على حق المواطنة والمساكنة، بغير تمييز بين الناس على اختلاف أديانهم أو مذاهبهم أو طوائفهم."⁴⁴ وهذا يتضح من أن مكونات حزبه الذي أسسه بعد المفاصلة (المؤتمر الشعبي) يضم إثنيات متعددة وتمتع بالمساواة في الفرص وفي المعاملة داخل الحزب. كما أن أبناء الغرب (إقليم دارفور) يشاركون في الحزب على مستوى القيادة (مثل الدكتور على الحاج والدكتور الحاج آدم، وغيرهم). وقد اتهمته الحكومة (حزب المؤتمر الوطني بقيادة البشير) بأنه يدعم حركات دارفور المسلحة. وعندما هجم خليل إبراهيم - زعيم حركة العدل والمساواة الدارفورية - على العاصمة بالسلاح لاحتلالها والسيطرة على الحكم في السودان في 10 مايو/آيار 2008 اتهمته الحكومة بدعم المحاولة.

⁴¹ عبد الله علي إبراهيم، مرجع سابق ص 447 - 448.

المرجع نفسه، ص 448.

⁴³ أمين حسن عمر، "الترابي: تاريخ الأفكار"، في: حسن الترابي: توثيق على كتاب الرحيل، مجموعة مؤلفين، الدوحة: دار الشرق، 2016، ص 203

⁴⁴ المرجع نفسه.



في نظرته لدولة المساواة والحقوق والمواطنة كان الترابي يستلهم تجربة دولة المدينة. فقد "أشار في وقت مبكر لمرجعية دولة المدينة التي أقامها الرسول صلى الله عليه وسلم، وجعل الحقوق والواجبات فيها على مبدأ السواسية (لهم ما لنا وعليهم ما علينا). والترابي أدرك أنه في زماننا هذا إن السعي لإقامة دولة الفكرة الخالصة أمر لا يمكن تحقيقه. وأن طبيعة الدولة الحديثة أنها دولة متعددة الأديان والأعراق والعقائد. لذلك لزم الجماعة المؤمنة أن تقدم أنموذجاً في الإدارة الرشيدة لهذا التنوع ليتحقق التماسك الوطني والاجتماعي؛ وهو الذي سيمهد السبيل للحوار السلمي، وللدعوة والتي هي أحسن، فهي السبيل لأن يدخل الناس في دين الله أفواجاً." ⁴⁵ وهذا يدل على رؤية الترابي للدولة الإسلامية ومنهجه في بنائها إسلاموي/حدثوي/ليبرالي (كما سبقت الإشارة).

ويتسق هذا مع رؤية كثير من الفقهاء الذين يرون أن غياب النصوص التفصيلية بشأن "السلطة السياسية" يجعل من دولة الراشدين، ومن منهجها في استصحاب المصالح المرسل، ودفع الضرر، المرجعية الأساسية والنموذج المعياري الأعلى لصورة "الدولة المثال" في تاريخ المسلمين بالمعنى الحضاري لا العقدي، وذلك إذا وضعنا في الاعتبار استحالة تكرار "دولة الرسول" (ص). هنا يقول الترابي: "نبدأ اليوم من (واقع مثقل بالعجز والابتلاء) دول للمسلمين حظها قليل من المقاصد الإيمانية، ومن المواقف العملية السياسية الإسلامية... ولذلك لا بد اليوم من أن ننسب اليوم الحديث عن النظام السياسي الإسلامي إلى الواقع حتى يكون هادياً في حركة حياة المسلمين...⁴⁶ وما يؤكد هذه النظرة البراغماتية والتكيفية في منهج الترابي هو عودته لاحقاً إلى "أطروحاته القديمة... حيث أكد أنها {أي الحركة الإسلامية} "في مرحلة من تاريخها قد انتقلت بدعوتها وفكرها من مجرد الوقوف عند المطلقات والمجردات والعموميات، لتتطور تجاه الواقعية. وإن الفقه لديها بدأ من بعد التنطع النظري والتحكم القطعي والعموم... يتجه نحو المرونة، ويتصوّب نحو الأوضاع الزاهنة.. ويتكيف حسب وجوه تطوراتها، ووقائع تقلباتها... وإذ لم يعد كله خطاب دعوة جدل يورث الإقناع أو وعظ يجيئ عاطفة الإيمان اكتسب صفة خطاب البيان الذي يشرح ليهدي العمل، ويمهد لتطبيق الأحكام... ومن صور المنحى الواقعي في فكر الحركة أنها آثرت التفكير على (التفقيه)... تؤصل تحركها بالفكرة تصوّب تفكرها نحو الواقع." ⁴⁷

والترابي في لا يرفض "الديمقراطية" في الدولة الإسلامية بصورة مطلقة. وهو يبدو أكثر تقدماً مما هو عليه أغلب أئمة الإسلام السياسي. فهو، مثلاً، "يرفض المفهوم التقليدي ل (الإجماع) الذي سبق أن أكد عليه أبو الأعلى المودودي، الأكثر تأثيراً على سيد قطب، من حيث هو (إجماع الصحابة) أو (علماء الدين) باعتباره (الرأي العام) لجمهور المسلمين. ويرى، من ثم، أن الحكومة في الدولة الإسلامية يجب اختيارها من قبل الشعب." ⁴⁸ غير أنه يستدرك حول

⁴⁵ أمين حسن عمر، المرجع السابق، ص 203.

⁴⁶ حسن الترابي، خواطر في الفقه السياسي لدولة إسلامية معاصرة، ط1، الخرطوم: عالم العلانية، 200، ص 5-6؛ في: كمال الجزولي، "في جدل الدين والتدين:

مقاربة بعض ملامح التوظيف السياسي السلطوي للإسلام في فكر الترابي" (مقال في صحيفة السوداني، الخرطوم: 2017/3/17، ص 9.

⁴⁷ حسن عبدالله الترابي، الحركة الإسلامية: ... ص 218-220. أنظر أيضاً، كمال الجزولي، خواطر في الفقه السياسي... مصدر سابق.

⁴⁸ حسن الترابي، قضايا التجديد في الفكر الإسلامي، الخرطوم 1982، وأنظر أيضاً: "قضايا التجديد والحريّة" في: عبد الوهاب الأندلي، الإسلام والدولة الحديثة، ص

101، في كمال الجزولي، المصادر السابق.



مفهوم الشعب ليحصره في "أغلبية المسلمين فقط". ويحدد كذلك "طبيعة وملامح السلطة في الدولة الإسلامية محكما عليها قبضة حركته التي ينبغي ألا تكتفي، بحسب، بالتمكين السلطوي التقليدي في مجتمع مثقل بواقع مغرق في الانحطاط، والعجز والابتلاء، والحظ القليل من المقاصد الإيماني، بل عليها أن تصهر هذا المجتمع في قالبها فتبتلعه بأسره ابتلاءً حتى لا يعود ثمة مجتمع أو دولة خارج الحركة.⁴⁹ غير أن هذا التماهي بين الحركة والدولة يلغي أي مضمون للشورى وللديمقراطية. وكأنما ينسخ التراي توجيهه الديمقراطي عندما يتحدث عن ضرورة "تمكين" الحركة الإسلامية.

وعلى عكس ما يتهمه الغرب، والبعض في الداخل، بأنه غير ديمقراطي فإن التراي عندما تم اختياره في 1996 رئيساً للمجلس الوطني (البرلمان) لإبعاده من المؤتمر الشعبي العربي الإسلامي وعيّن مساعده الشيخ إبراهيم السنوسي والياً (حاكماً) لولاية كردفان – استجابة لضغوط عالمية وعربية وإقليمية لا ترغب في استمرار المؤتمر الشعبي العربي والإسلامي – أرادوا حبسه في باحة المجلس الوطني، فبادر إلى محاصرة الحكومة والوزراء برقابة برلمانية غير مألوفة. وتقدم البرلمان خطوة نحو إجازة انتخاب ولاية الولايات. حينها شعر بخطره جميع من في السلطة، وتبينوا أن تكليفه بمهمة رئاسة البرلمان أفضل منها أمانة المؤتمر الشعبي العربي الإسلامي التي أبعده عنها، ذلك لأن البرلمان كان على وشك أن يميز تعديلات دستورية تخطو بالسودان خطوة كبيرة نحو حرية انتخاب الولاية بوسطة الشعب بعيداً عن هيمنة الرئاسة.⁵⁰ ثم صار السيناريو لمحاصرة التراي واقصائه من خلال مذكرة العشرة التي تذرعت بدعوى "إصلاح الهياكل التنظيمية والشورى والمؤسسية".⁵¹

يرى التراي أن الفصل بين الدين والدولة قد طغى على ملامح أغلب تاريخ الإسلام، باستثناء أربعين سنة التي تشمل الرسالة والخلفاء الراشدين. وعليه يكون مصطلح "الدولة الإسلامية" في نظر التراي، هو من باب التسمية على غير مسمى، ذلك أن الفقهاء/علماء الدين قد قوضوا دولة ما بعد الخلافة الراشدة لأنهم حججوا عنها أي دور ذي شأن لها في التشريع والاقتصاد مما ترتب عليه عجز الدولة في سن التشريع وعن فرض أي ضرائب فوق الزكاة. كما سلبوا التشريع عن الدولة وأحالوا خصيصة خالصة لهم وغيبوا الدولة... والتراي هدف أن يعيد للدولة حقها المعتصب في التشريع.⁵² وهذا مفهوم أقرب للدولة الحديثة. ومن رأي التراي أنه لن يُكتب للمسلمين التغلب على ابتلاء الحداثة طالما بقوا على حال سلبيتهم التاريخية إزاء الدولة. ويعتقد التراي أن الدولة الحديثة هم من الاندغام في نسيج المجتمع بحيث لا يجوز ترك حبل إدارتها على غارب العلمانيين. فالدولة الحديثة إنما تنشئ الأفراد وفقاً لأساليب كانت فيما مضى نهجا مقصوراً على الأسرة وحدها. وتُنشر الثقافة في عالم اليوم عبر المدارس والمذيع والتلفاز التي هي لبعض الدولة الحديثة. وجرى استبدال الاقتصاد القائم على الزراعة والرعي بالعمل المأجور وما يصحبه من قوانين تشترعها

49 المصدر نفسه.

50 حاتم عبد الفاضل عجب، نرسم التاريخ على ورق الماقي، في: كتاب حسن التراي: توثيقات على كتاب الرحيل، مرجع سابق، ص 255.

51 ضمت مذكرة العشرة كل من: أ. د إبراهيم احمد عمر ، د. بهاء الدين حنفي، د. مطرف صديق، د. نافع علي نافع، الأستاذ عثمان خالد مضوي، الأستاذ سيد الخطيب، د. غازي صلاح الدين، د. أحمد علي الإمام، الأستاذ حامد تورين، والعميد بكري حسن صالح.

52 عبد الله علي إبراهيم، المرجع السابق، ص 436.



الدولة تضبط العقل والجسد. وإعادة الإسلام إلى الدولة – عند الترابي – ليس هو مجرد العودة إلى متن شريعة الإسلام بل هو بالأحرى استعادة مؤسسة تربوية، هي الدولة، إلى حظيرة الإسلام. فالدين لا يستطيع ببساطة إيكال واجباته الأساسية في تربية الناس إلى دولة ملحدة. وعودة الدولة الأبقية إلى الدين مقدر لها أن تجلب – في مصطلح الترابي – "الوجدان للسلطان".⁵³

الخاتمة:

إذن فكر ومنهج الحركة الإسلامية – تحت قيادة الترابي – في بناء الدولة يتسم بأنه يقوم على منهج متعدد الأبعاد Multi-dimensional، كما يتميز بالتدرج والواقعية (البراغماتية). فقد عمل على سودنة الحركة، تأسيس الخطاب على أساس أصولي/توحيدى/تجديدي وليبرالي حدائوي. ثم اهتم بالبناء التنظيمي ثم الانتشار والتغلغل. وكانت استراتيجيته تقوم على بناء التحالفات عند الضرورة مع عدم الصدام بالنظام الدكتاتوري. وفي ذلك كانت تتسم استراتيجيته بالمرونة والتكيف..

جمع الترابي بين استقراء التراث واستلهام التجارب وتبنى منهجا فكريا متوازنا يمكن توصيفه بأنه منظور سياسي/إسلاموي يستند إلى عملية التفاعل بين المثال المطلق والواقع النسبي. واستطاع أن يؤسس لنظام سياسي إسلامي بكل أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والثقافية.

الملاحظ أن الحركة الإسلامية – تحت قيادة الترابي – وللمزيد من التغلغل في الدولة والمجتمع اهتمت منذ مشاركتها مع مايو (في الثمانينات من القرن العشرين) بقضايا القطاعات الفقيرة حيث كوّنوا مؤسسات دعوية واجتماعية واقتصادية تفتتح ساحات الضعفاء مثل: منظمة الدعوة الإسلامية، والوكالة الإسلامية الأفريقية للإغاثة، وجمعيات الإصلاح والمواساة، والمصارف والشركات الإسلامية التي حاولت تحرير المجتمع من الربا. واهتمت في سنواتها الأولى بتمويل الضعفاء مثل تجربة بنك فيصل الإسلامي مع الحرفيين إضافة إلى النشاط الإيجابي للجمعيات الشبابية مثل جمعية شباب البناء ورائدات النهضة وغيرها، وتركز على البعد الاجتماعي للدين. وحقق الإسلاميون مكاسب عندما أعلن النميري في سبتمبر 1983 تطبيق الشريعة الإسلامية. ذلك الإعلان كان يشير بصورة واضحة لنجاحهم في تحقيق هدفهم – بصورة ذكية – من مشاركتهم في نظام نميري بعد المصالحة معه بهدف التغيير من الداخل. وقد حققوا بالفعل ما أرادوا.

قد ينطبق على الترابي المثل المصري الذي يقول "زامر الحي لا يطرب". فرما بعد أن توفي أن ينتبه السودانيون إلى أنه كان بينهم مفكراً استثنائياً حجب عنهم رؤية معدنه الفكري غبار السياسة وصراعات السلطة مقرونة بضغوط المتغيرات الدولية وتحديات العلمانية في الداخل والخارج. سوف يظل الترابي مصدر إلهام للكثيرين على امتداد العالم الإسلامي خاصة في مسألة النظر المتجدد للدين. وخير مثال على تأثيره خارج السودان أكده (عمر الفاروق) المستشار الخاص لرئيس الوزراء التركي الذي جاء في زيارة السودان وصادف تدشين الكتاب الخاص بالترابي، حيث

⁵³ المرجع نفسه، ص 438.



تحدث في المناسبة بالعربية قائلاً: "ربما لم يفهم السودانيون أفكار الترابي بما يكفي، لكن أفكاره تم تطبيقها في مكان آخر ونحن تلاميذه واستفدنا منه".

لقد نجح الترابي في بناء حركة إسلامية قوية و متماسكة في السودان وكان يهدف إلى بناء دولة "تؤوب إلى الدين". بيد أنه من سوء الحظ أن تزامنت عملية انتقال الفكرة إلى دولة مع عدة عوامل داخلية ومتغيرات دولية. خارجياً تزامنت عملية التطبيق مع نهاية الحرب الباردة وانحياز القطبية الثنائية وأصبح النظام الدولي الأحادي الجديد في مواجهة مع آيدولوجيا عالمية جديدة (الإسلام السياسي) عملت أمريكا على مواجهتها في سياق "صراع الحضارات". وكانت الحركة الإسلامية السودانية قد برزت كأحد أقطاب هذه المواجهة من خلال خطابها الصدامي وشعاراتها المستفزة للزعامة الأميركية. أما داخلياً فقد انحرفت النخبة الإسلامية الحاكمة عن مبادئ الدولة الإسلامية التي خطط لها الترابي وذلك بسبب السياسات الاقصائية وفلسفة التمكين مقروناً بانحراف نخبته في الفساد، بكافة صورته، فانهار المثال.

المراجع:

أحمد عبد الرحمن، قيادي في الحركة الإسلامية، إفادة في تقرير صحفي عن الترابي تحت عنوان: "الترابي: مخالفة المؤلف والتعمق الفكري"، صحيفة الانتباهة، الخرطوم: 2017/3/23.

حمزة المنصور، رئيس جمعية العمل الإسلامية الأردنية، صحيفة الانتباهة، الخرطوم: 2017/3/23.

أمين حسن عمر، "الترابي: تاريخ الأفكار"، في: حسن الترابي: توقيعات على كتاب الرحيل، مجموعة مؤلفين، الدوحة: دار الشرق، 2016

بتول حسين علوان، مفهوم الدولة وأركانها في الفكر الإسلامي المعاصر، 2011/1/2، مجلة العلوم السياسية، جامعة

بغداد، العدد (43) DOI: <https://doi.org/10.30907/jj.voi43.236>

بلقزيز، عبد الإله، الدولة في الفكر الإسلامي المعاصر، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004).

حسن عبد الله الترابي، قضايا التجديد: نحو منهج أصولي، الخرطوم: معهد البحوث والدراسات الاجتماعية، ط2، 1995.

حسن عبد الله الترابي، إفادات لبرنامج "شاهد على العصر" الذي يقدمه أحمد منصور بقناة الجزيرة، (حلقات تم بثها بين إبريل إلى أغسطس 2016)

حسن الترابي، قضايا التجديد في الفكر الإسلامي، الخرطوم 1982.

راشد الغنوشي ينعي الشيخ الترابي، في: كتاب: توقيعات على كتاب الرحيل، مجموعة مؤلفين، الدوحة: دار الشرق، ط1، 2016

سهير أحمد صلاح (دكتورة في العلوم السياسية من جامعة لندن، دكتورة عن الترابي)، في: ندوة بمناسبة مرور عام على وفاة الشيخ حسن الترابي، أنظر صحيفة الانتباهة، الخرطوم: 2017، 3، 24.



عبد الرازق، علي، الإسلام وأصول الحكم، (القاهرة: دار الكتاب المصري، بيروت: منشورات دار الكتاب اللبناني، 1925)، ص 10؛ في: بتول حسين، مرجع سبق ذكره.

عبد الله زكريا، زعيم سياسي في "اللجان الثورية التي تشكلت في ليبيا، كان معارضاً للرئيس الأسبق نميري، عاد في عهد حكومة البشير وعمل مديراً لمركز بحوث (المركز العالمي للدراسات الأفريقية بالخرطوم): في تعليق في ندوة عن الترابي، صحيفة الانتباهة، 2017/3/24

عبد الله علي إبراهيم، "الترابي: لاهوت الحداثة" في: حسن الترابي: توقيعات على كتاب الرحيل، مجموعة مؤلفين، الدوحة: دار الشرق، 2016

عبد مختار موسى، الحركات الإسلامية في السودان: فصل في كتاب/موسوعة "الحركات الإسلامية في الوطن العربي، المجلد الثاني، اشراف عبد الغني عماد، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، يناير 2013

كمال الجزولي، "في جدل الدين والتدين: مقارنة بعض ملامح التوظيف السياسي السلطوي للإسلام في فكر الترابي" (مقال في صحيفة السوداني، الخرطوم: 2017/3/17

مختار كبي (ممثل الجبهة الإسلامية بالسنگال) في ندوة بجامعة النيلين عن الترابي بمناسبة مرور عام على وفاته، (صحيفة، آخر لحظة، الخرطوم: 2017/3/23).

ياسر عثمان جاد الله (أمير الجماعة)، "تاريخ حركة الإخوان المسلمين في السودان (1945 – 2009م): (18) بؤر الخلاف وبوادئ الانحراف"، موقع شبكة المشكاة الإسلامية، 1431/11/30هـ (تشرين الأول/أكتوبر 2010م).

يوسف القرضاوي: الدكتور حسن الترابي: العالم الداعية، المفكر المجاهد، كتاب: توقيعات على كتاب الرحيل، مجموعة مؤلفين، الدوحة: دار الشرق، ط1، 2016

*حسن عبد الله الترابي قانوني ومفكر إسلامي. وُلِد في مدينة كسلا عام 1930، ودرس علوم العربية والفقه على يد والده قبل التحاقه بالتعليم الرسمي بثانوية حنتوب. ثم التحق بجامعة الخرطوم ونال درجة البكالوريوس في القانون في عام 1955. ثم بُعث إلى بريطانيا حيث نال درجة الماجستير من جامعة لندن في عام 1957، ثم الماجستير من جامعة السوربون بباريس في عام 1964م. عمل محاضراً ثم عميداً لكلية القانون بجامعة الخرطوم في 1964 ولم يمكث طويلاً حيث استقال ليتفرغ إلى العمل السياسي. قاد الحركة الإسلامية في السودان منذ الستينات من القرن العشرين ويشهد له الإسلاميون في السودان وخارجه بالفضل في نهضة الحركة الإسلامية السودانية تأهيلاً وتنظيماً وممارسةً. عمل أميناً عاماً لجبهة الميثاق الإسلامي (1964 – 1969م) والجبهة الإسلامية القومية (1985 – 1989م). أُعتقل الشيخ د. عبد الله الترابي سبع سنوات بعد قيام انقلاب مايو بقيادة الجنرال جعفر نميري (1969-1985م). في عام 1988 – 1989 شغل منصب وزير العدل والنائب العام ووزير الخارجية ونائب رئيس الوزراء. أُعتقل لمدة ستة أشهر بعد انقلاب البشير عام 1989 (وهو كان اعتقالاً لخطوة مدبرة للتمويه عن حقيقة أن الانقلابيين هم إسلاميين). شغل في تسعينات القرن العشرين رئيس المجلس الوطني المنتخب ومنصب = الأمين العام



للمؤتمر الشعبي العربي والإسلامي في 1991 الذي يضم ممثلين من (45) دولة عربية وإسلامية. لكن أطاحت به مذكرة العشرة في ديسمبر/كانون الأول 1999 حيث انشق عن البشير وأسس حزب "المؤتمر الشعبي". تعرض للاعتقال عدة مرات بعد انشقاقه وأصبح متهما بأنه يدعم حركة العدالة والمساواة الدارفورية المسلحة – بقيادة الدكتور خليل إبراهيم – الذي كان عضوا في الحركة الإسلامية وانشق عنها وتمرد عليها (على حكومة المؤتمر الوطني). يتكلم الترابي ويكتب الإنجليزية والفرنسية ويقرأ الألمانية. له الكثير من المؤلفات منها: قضايا الوحدة والحرية (1980)، تجديد أصول الفقه (1981)، تجديد الفكر الإسلامي (1982)، الأشكال النازمة لدولة إسلامية معاصرة (1982)، تجديد الدين (1984)، منهجية التشريع (1987)، المرأة بين تعاليم الدين وتقاليد المجتمع، الحركة الإسلامية: التطور، المنهج والكسب. في عام 1999 حدث انشقاق بسبب ما عُرف بـ "مذكرة العشرة" حيث وجه له بعض القيادات نقدا في طريقة إدارته للحركة وانعدام الشورى، فانشق عن حزب المؤتمر الوطني (بقيادة الرئيس عمر البشير) وشكل في عام 2000 حزب "المؤتمر الشعبي" وهو انقسام عُرف بـ "صراع القصر والمنشية" – حيث كان بيت الترابي في ضاحية المنشية شرق الخرطوم العاصمة.